

تحليل العلاقة بين الانفاق العام وعرض النقود في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة 2011-2025

على منصور عطية

استاذ مساعد ، الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

Ali.M.Ateeyah@aonsrt.ly

تاريخ النشر: 2026/10/01

تاريخ القبول: 2026/08/18

تاريخ الاستلام: 2026/05/29

الكلمات المفتاحية

المستخلص

الإنفاق العام، نموذج *ARDL* ،
الاقتصاد الليبي، التضخم، السياسة
المالية، عرض النقود .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2025)، باستخدام المنهج التحليلي ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (*ARDL*) لقياس طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وتركز الدراسة على أثر الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق التنموي في تطور الكتلة النقدية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام وعرض النقود، كما تبين أن التوسع في الإنفاق الاستهلاكي أسهم في زيادة السيولة المحلية وتعزيز الضغوط التضخمية، في حين كان أثر الإنفاق التنموي محدوداً في دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتشير النتائج إلى هيمنة الطابع الاستهلاكي على هيكل الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وتوصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام بما يعزز الإنفاق التنموي والإنتاجي، إلى جانب تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للحد من الاختلالات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

Analysis of the relationship between public spending and money supply in the Libyan economy during the period 2011-2025

Libyan Authority for Scientific Research

Assistant Professor, Tripoli, Libya.

Ali.M.Ateeyah@aonsrt.ly

Abstract

This study aims to analyze the relationship between public expenditure and money supply in the Libyan economy during the period 2011–2025, using an analytical approach and the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to examine the nature of the relationship in both the short and long run. The study focuses on assessing the impact of consumption and development expenditures on the evolution of the money supply. The findings reveal the existence of a long-run equilibrium relationship between public expenditure and money supply. The results also indicate that the expansion of consumption expenditure contributed significantly to the growth of domestic liquidity and inflationary pressures, whereas development expenditure showed a limited role in supporting real economic activity. Furthermore, the findings highlight the dominance of the consumption-oriented pattern of public spending during the study period. The study recommends restructuring public expenditure toward productive and developmental sectors, while strengthening coordination between fiscal and monetary policies to reduce monetary imbalances and achieve economic stability.

Keywords

Money Supply, Public
Expenditure, ARDL
Model, Libyan Economy,
Inflation, Fiscal Policy.

مقدمة:

إن تحديد طبيعة وحجم الإنفاق العام يبدو ذو أهمية خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، ولقد لعب الإنفاق العام الدور الأساسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنذ عام 2011 شهدت الدولة عدم استقرار في إيراداتها العامة، مما دفعها إلى تخفيض الإنفاق العام، وإلى المفاضلة بين خفض الإنفاق العام الجاري (الاستهلاكي) أو الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)، وعليه فإن دور الإنفاق العام في السياسة المالية عموماً وفي الاقتصاد الليبي خاصة، يمثل المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي والحرك الرئيس لعملية النمو والتنمية الاقتصادية.

تتقاطع رؤية (صندوق النقد الدولي، 2012، ص 2) مع واقع الاقتصاد الليبي في تشخيص المعضلة المالية، حيث يرى التقرير - النقد الدولي - أن استمرارية الأوضاع الراهنة مهددة بسبب اختلال هيكل الإنفاق العام لصالح الأجور والدعم على حساب الاستثمار التنموي وتمثل التحديات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي، وإعادة الحالة الأمنية إلى وضعها الطبيعي، وتحقيق انضباط الموازنة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وي طرح التقرير خارطة طريق للمدى المتوسط تتجاوز الحلول النقدية المؤقتة إلى إصلاحات جذرية في البنية التحتية، والمنظومة التعليمية، وتفعيل دور القطاع المالي، وذلك لتقليص حدة الارتباط الطردي بين أداء الاقتصاد والتقلبات في أسعار النفط.

فقد شهد الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة، سواء في مستوياته أم في معدلات نموه، عكست - وإلى حد كبير - طبيعة التطورات التي طرأت على الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة في كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (ديوان المحاسبة الليبي، 2015، ص 59).

ولغرض الوقوف على تطور العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود وتحليل اتجاهاتها تم التركيز على الفترة محل الدراسة، بحيث تغطي كافة الظروف التي مر بها الاقتصاد الليبي.

مشكلة الدراسة :

تتبلور مشكلة الدراسة في التوسع المطرد لحجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2025)، والذي اتسم بهيمنة النفقات الاستهلاكية على الحسابات التنموية، وتنامي الاعتماد على

تخصيص ميزانيات استثنائية وترتيبات مالية طارئة خارج الأطر التقليدية للموازنة؛ الأمر الذي أدى إلى إحداث صدمات في هيكل عرض النقود وصعوبة التحكم في الكتلة النقدية المتداولة. ووفقاً لتقارير المؤسسات الدولية، فإن هذا النمط من الإنفاق أدى إلى تآكل الهوامش المالية للدولة، مما يضع السياسة النقدية أمام تحدي الموازنة بين تمويل الاحتياجات العامة المتزايدة وبين الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ومنع الضغوط التضخمية.

حيث أكد التقرير الختامي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2026 (تقرير بعثة صندوق النقد الدولي (10 أبريل 2026)، على وجود اختلالات عميقة في المالية العامة الليبية، حيث تسبب الارتفاع المفرط في الإنفاق الاستهلاكي (الأجور والدعم) في ضغوط متزايدة على السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى سعر الصرف والاحتياطيات الدولية، وحذر التقرير من أن استمرار مسار المالية العامة الحالي غير مستدام ويؤدي مباشرة إلى التضخم، داعياً إلى ضرورة فك الارتباط بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق العام من خلال إصلاحات هيكلية شاملة وتعزيز استقلالية المصرف المركزي

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي : ماهية العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011-2025؟ وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما طبيعة العلاقة بين تطور حجم الإنفاق العام (بشقيه الاستهلاكي والتنموي) ونمو عرض النقود في ليبيا خلال فترة الدراسة؟

- هل انعكس الإنفاق التنموي (رغم ضآلته) بشكل إيجابي على الكتلة النقدية، أم أن الإنفاق الاستهلاكي ظل هو الحرك الأساسي للمتغيرات النقدية؟

أهمية وفرضيات وأهداف الدراسة:**أ: أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من تناولها للعلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود في إطار النقاش النظري الممتد بين المدارس الاقتصادية المختلفة بشأن الدور الأمثل للدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، فمن جهة، تعكس الدراسة الطرح الذي تتبناه مدارس اقتصاد السوق، وعلى رأسها المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النقدية ومدرسة التوقعات الرشيدة، والتي تؤكد كفاءة آليات السوق والجهاز السعري في تحقيق التوازن الاقتصادي مع الحد من التدخل الحكومي، ومن جهة

- تحديد صياغة الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود في الاقتصاد الليبي.

منهج الدراسة والبيانات المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة قد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية اللازمة لتقدير المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام كل من المنهج التحليلي والاسلوب القياسي لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد تم استخدام المنهج المشار إليه أولاً لتحليل اتجاهات تطور الإنفاق العام وعرض النقود في ليبيا خلال فترة الدراسة.

كما تم استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود من خلال تطبيق نماذج الإبطاء المتأخرة. (حيث تمثلت الخطوة الأولى في إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) محل الدراسة قبل البدء في تنفيذ النموذج وذلك لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف. وطبقاً لنتائج اختبارات السكون تم استخدام نموذج الإبطاء (الموزعة) المتأخرة زمنية (ARDL)، حيث تم تقدير معالم الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرات في النماذج القياسية المقدرة بالدراسة، كما تم تقدير هذه النماذج بوجود فترات إبطاء للمتغير المستقل لفترة زمنية المختارة من الأسلوب نفسه، وذلك نظراً لامتداد تأثير المتغيرات المستقلة التي تم تناولها في الدراسة على المتغير التابع لسنوات متتالية، وقد تم الاستعانة بالبيانات المتاحة بالعديد من المصادر منها مصرف ليبيا المركزي وهيئة الرقابة الإدارية بالإضافة إلى ما تم حصره من الدراسات والرسائل والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ولتحقيق الغرض من الدراسة فقد تم تقسيمها إلى الأجزاء التالية:

الجزء الأول: العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود في الأدبيات الاقتصادية.

الجزء الثاني: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود خلال الفترة 2011-2025.

الجزء الثالث: النتائج والتوصيات.

أخرى، تناقش الدراسة الرؤية المقابلة التي تؤكد أهمية تدخل الدولة عبر أدوات السياسة الاقتصادية، وخاصة السياستين المالية والنقدية، لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الكلي. كما تبرز الأهمية العلمية للدراسة من خلال تحليل اختلاف تأثير أنماط الإنفاق العام ووسائل تمويله، سواء عبر الإيرادات النفطية أو عجز الموازنة أو الاقتراض، على تطور عرض النقود، إلى جانب بيان التباين بين أثر الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في تفسير التوسع النقدي، كما أن ارتباطها بالواقع الاقتصادي الليبي، حيث يعد الإنفاق العام أحد أبرز أدوات السياسة المالية المؤثرة في عرض النقود والسيولة المحلية، كما تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد بصورة رئيسية على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يجعل حجم الإنفاق العام عرضة للتقلبات المرتبطة بأسعار النفط والظروف الاقتصادية والسياسية، وتبرز أهمية الدراسة كذلك في تحليل أثر التوسع في الإنفاق الاستهلاكي على استنزاف السيولة المتاحة مقارنة بالإنفاق الاستثماري، إضافة إلى تقديم رؤية تحليلية حول طبيعة خلق عرض النقود في ليبيا، وما إذا كان موجهاً أساساً لتمويل الاستهلاك الحكومي أم لدعم التنمية الاقتصادية والإنتاج الحقيقي.

ب: فرضيات الدراسة

أن سياسات الإنفاق العام (الاستهلاكي - التنموي) تتباين في علاقتها بعرض النقود تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل :

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الإنفاق العام بشقيه (الاستهلاكي والتنموي) ونمو عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

2- يساهم الإنفاق العام الاستهلاكي في تفسير التغيرات الحاصلة في (عرض النقود) بدرجة أكبر مقارنة بالإنفاق العام (التنموي) الذي يقتصر أثره الإيجابي على الكتلة النقدية بشكل محدود.

ج: أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011-2025 وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

الجزء الاول: العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود في الادبيات الاقتصادية:

يختص هذا الجزء بعرض اهم الاسهامات الفكرية لبعض الاقتصاديين حول سياسات الإنفاق في سياق الجدل الفكري فضلاً عن تناول بعض الدراسات الحديثة للعلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود وذلك كما يلي:

يتوقف مستوى الإنفاق العام في أي بلد على ما يقرره المجتمع أنه المزيج الأمثل بين الخاص والعام، وعلى تصوراته للعدالة الاجتماعية، وتختلف نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان اختلافاً كبيراً، حيث يرى العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "غالبريث" أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة من خلال الإنفاق العام أمراً أساسياً في ظل سيادة عدم اليقين، وذلك لإحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن "فريدمان" من خلال كتابه "حر في الاختيار" وضع أن قيام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة (Mullard, M, 2005, p; 45)، ويمكن المبرر الأساس للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق وهذا لا يعدو أن يكون شرطاً ضرورياً لاتخاذ سياسات تدخلية، حيث يقتضى رسم هذه السياسات مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي، ويكون ذلك من خلال معيارين أساسيين هما:

- معيار الكفاءة: حيث ان جهاز السوق في الدول النامية يتميز بظاهرة الجمود بالمقارنة بمثيله في الدول المتقدمة. ويرجع هذا الجمود إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة وما يترتب عليها من انعدام مرونة الانتقال لعوامل الإنتاج.

وتؤدي هذه الحقيقة إلى أن جهاز السوق السائد في تلك الدول لا يعكس حقيقة الوفرة النسبية للموارد في هذه المجتمعات، ومن ثم فإن الالتجاء إلى جهاز السوق فقط في استخدام الموارد يؤدي إلى نتائج سلبية على تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي. وفي ظل هذه الظروف فإن ما يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد هو تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام لا بواسطة قوى السوق (Mankiw, 2004, p; 11)

- معيار العدالة في توزيع الدخل: ان انخفاض مستوى المعيشة للفئات الفقيرة في المجتمع يدعو الى زيادة نسبة الموارد التي يديرها

القطاع العام وذلك من اجل تحسين مستوى الخدمات العامة كالـتعليم والصحة التي يستفيد منها أساساً ذوي الدخل المحدود (شلتوت، 1999، ص: 16).

هدفت دراسة (أشكاب والجروشي، 2025) إلى قياس وتحليل أثر كل من عرض النقود والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من (1962 إلى 2024). اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي الكمي باستخدام بيانات سنوية، وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقات بين المتغيرات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة والمستوى العام للأسعار، في حين أظهرت النتائج أن لعرض النقود أثراً إيجابياً ومعنوياً على مستوى الأسعار، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في المقابل، كشفت الدراسة عن وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة، وهي نتيجة اعتبرها الباحثان غير متوافقة مع التوقعات النظرية، وأرجعا ذلك إلى الخصائص الهيكلية والتطورات التي مر بها الاقتصاد الليبي.

سعت دراسة (الصكوح، 2025) إلى تحليل أثر أدوات السياسة النقدية والإنفاق العام على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2023)، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي القياسي عبر نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات المستقلة (عرض النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، الاحتياطي النقدي، والإنفاق العام) والمتغير التابع (التضخم)، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج اهمها:

وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين (عرض النقود، سعر الصرف، والإنفاق العام) وبين معدلات التضخم في ليبيا، عدم وجود دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية التقليدية مثل (أسعار الفائدة والاحتياطي النقدي) في التأثير على التضخم، مما يشير إلى ضعف فعالية هذه الأدوات في السياق الليبي الراهن.

كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، وضبط عرض النقود، وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات

العلاقة مع عرض النقود علاقة تضخمية صرفية، وهو ما تسعى هذه الدراسة لإثباته أو نفيه باستخدام المنهج القياسي.

الجزء الثاني: تحليل العلاقة بين الانفاق العام وعرض النقود خلال الفترة 2011-2025:

تُعد دراسة العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود في الاقتصاد الليبي (2011-2025) أمراً بالغ الأهمية؛ نظراً للارتباط الوثيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في بيئة تعتمد كلياً على عوائد النفط، وفي هذا السياق، لا يمكن تحليل نمو الإنفاق العام بمعزل عن (الأسباب الظاهرية) التي أدت لتضخم أرقامه؛ حيث لعب تدهور القوة الشرائية للدينار الليبي وارتفاع مستويات التضخم دوراً محورياً في دفع الحكومة نحو زيادة الإنفاق الجاري (خاصة المرتبات والدعم) لمواجهة غلاء المعيشة، وهي زيادة تُصنف "ظاهرية" لأنها لم تضاف سلعاً أو خدمات جديدة للاقتصاد، بل استهدفت المحافظة على المستويات الدنيا من الاستهلاك.

علاوة على ذلك، ساهمت التغيرات في الأساليب المحاسبية والاعتماد المفرط على الميزانيات الاستثنائية خارج إطار الموازنة الموحدة في تضخم أرقام الإنفاق العام بشكل لافت، كما إن هذا التوسع المالي، بشقيه الاستهلاكي والتنموي، يمثل القناة الرئيسية لضخ السيولة في الاقتصاد، مما ينعكس مباشرة على نمو عرض النقود (M2) ومن هنا، تبرز ضرورة التمييز بين الزيادة (الحقيقية) والزيادة (الظاهرية) للإنفاق العام عند قياس أثره على الكتلة النقدية، وذلك لضمان دقة تحليل آليات التوازن الاقتصادي الكلي في الدولة الليبية خلال فترة الدراسة.

وقد تكون هناك اسباب ظاهرة لزيادة الإنفاق العام في تدهور قيمة النقود التي تُعد من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد الإنفاق العام ظاهرياً، ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لها مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الإنفاق العام لمواجهة هذا التدهور، ويعد انخفاض قيمة النقود سمة مشتركة لدى كافة الاقتصادات منذ خروجها من قاعدة الصرف بالذهب، ويرتبط انخفاض قيمة النقود بظاهرة التضخم والتي تتمثل في الارتفاع في المستوى العام للأسعار

الإنتاجية، مع التأكيد على أهمية استقلالية المصرف المركزي وإصلاح نظام سعر الصرف لتحقيق الاستقرار السعري.

هدفت دراسة (الحرير، والطوير، والهوني، 2021) إلى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود (كمتغيرات مستقلة) والتضخم (كمتغير تابع) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-2021)، وهي فترة اتسمت بالانقسام السياسي. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية واستخدمت أدوات قياسية متقدمة شملت اختبار "انجل غرانجر" للسببية، واختبار التكامل المشترك، ونموذج الانحدار الذاتي لمتجه تصحيح الخطأ (VECM). وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الإنفاق الحكومي وعرض النقود نحو التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية من الإنفاق الحكومي نحو عرض النقود.

أكدت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني وجود تأثير ممتد للسياسات المالية والنقدية على المستوى العام للأسعار.

أظهر تحليل مكونات التباين للتنبؤ أن الإنفاق الحكومي يمتلك تأثيراً أكبر على التضخم مقارنة بعرض النقود عند نهاية الفترة العاشرة، بنسب تأثير بلغت 15% و 12% على التوالي.

أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات مالية ونقدية انكماشية ذات فاعلية للسيطرة على التضخم، مع التركيز على توجيه الإنفاق لزيادة الإنتاج بدلاً من مجرد الاستهلاك.

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين المتغيرات المالية والنقدية في ليبيا، إلا أن معظمها ركز على الإنفاق العام بصفته متغيراً كلياً موحداً. ومن هنا تبرز **الفجوة البحثية** للدراسة الحالية في محاولة فك الارتباط التحليلي بين الشق الاستهلاكي (المرتبات والمصاريف التسييرية) الذي يتجه مباشرة للطلب، والشق الاستثماري للإنفاق العام (المشروعات والتنمية) الذي يفترض أن يعزز العرض الكلي، لبيان أي منهما يمثل المحرك الأساسي للتغيرات في عرض النقود في الاقتصاد الليبي. وتكتسب هذه الفجوة أهميتها من كون الإنفاق الاستهلاكي في ليبيا يلتهم الجزء الأكبر من الميزانية، مما قد يجعل

DEVLP = تعبر عن نفقات التنمية

SUP = تعبر نفقات الدعم.

و عليه فإن المعادلة التي سيتم تقديرها هي:

$$LM2_t = a_0 + a_1 M2V_{t-1} + a_2 SAR_t + a_3 WORKB_t + a_4 DEVLP_t + a_5 SUPT_t + U_t \dots\dots(2)$$

حيث أن:

t = ترمز للفترة الزمنية ، و $a(1,2,3,\dots,5)$ ترمز لقيمة

المعلومات المتعلقة بقيم المتغيرات المستقلة ، و U ترمز للمتغير العشوائي، و أخيراً تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من عدة مصادر هي التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي، وهئية الرقابة الادارية وديوان المحاسبة.

وهنا تجدر الاشارة الى انه تم التعبير عن الانفاق العام وفقاً للتبويب المعتمد بالموازنة العامة في الاقتصاد الليبي ، فإذا كانت العلاقة بين الانفاق العام الاستهلاكي علاقة طرية، فإن هذا يعني أن أي ارتفاع في عرض النقود و هذا يعني ضمناً انخفاض في القيمة الشرائية للدينار الليبي، و العكس في حالة الانخفاض. نفس تفسير المتغير ينطبق على العلاقة بين الانفاق الاستثماري و عرض النقود.

2- اختبارات جذور الوحدة:

مما سبق، تمثل تلك المتغيرات التي تعكس المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المذكور، وذلك لكي تتمكن الاختبارات من التوصل إلى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة، حيث سيتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العام وعرض النقود وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، Autoregressive Distribute Lag، حيث أنه تتم التفرقة بين الأنواع من نماذج التباطئات الموزعة وتعتمد الدراسة في القياس والتحليل على النوع الأول للنماذج والذي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع فيه على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلى عنصر الخطأ العشوائي ويسمى هذا النوع بنماذج التباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة (الفاخري، 2016، ص: 378):

والذي ينجم عنه زيادة الوحدات النقدية المدفوعة نظير الحصول على كمية من السلع والخدمات، ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار (نجار، 1999، ص 28)، ولمقارنة الإنفاق العام في فترات مختلفة وخاصة إذا كانت هذه الفترات متباعدة يجب التعرف على هيكل الانفاق وطبيعة العلاقة بين كل نفقة وعرض النقود بما يستبعد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال الاعتماد على التبويب المعتمد.

1- توصيف النموذج:

من أجل تحليل وقياس العلاقة بين أهم المتغيرات الرئيسية للدراسة هي، الانفاق العام (الاستهلاكي: المرتبات وما في حكمها التشغيل والدعم) والانفاق التنموي : التنمية واجمالى النفقات والميزانية الاستثنائية وعرض النقود ولغرض معرفة ماهية طبيعة العلاقة الاقتصادية وعمق تأثيرها على عرض النقود، وذلك من خلال تحديد المتغيرات (المستقلة) الانفاق العام بشقية بشكل مباشر على (المتغير التابع) عرض النقود، لابد من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية (Time Series)، من خلال اختبار سكون هذه السلاسل من جهة و اختبار التكامل المشترك بينهما من جهة أخرى باستخدام نموذج ARDL، ثم سنركز على قياس العلاقة وتحليل نتائجها في ليبيا خلال فترة الدراسة (2011-2025).

كما تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة (تحليل العلاقة بين الانفاق العام وعرض النقود) يستند المعادلة التالية التي تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$Lm2 = f(SAR, WORK, DEVLP, SUP, \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

LM2 = تمثل عرض النقود بمعناها الواسع

SAR = تعبر عن مصطلح المرتبات وما في حكمها.

WORK = و هي تعبر عن التشغيل.

جدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF Test)					
على الفرق الاول		على المستوى			
المتغيرات	ثابت	ثابت مع اتجاه	ثابت مع اتجاه	ثابت مع اتجاه	النتيجة
LNM2	-0.0162**	-2.3740	-3.2627**	-2.1916**	I(1)
LNSAR	-0.7305	-2.7991	-3.7485*	-4.1301**	I(1)
LNWOK	-2.5005	-3.1469	-4.8673*	-4.8245*	I(1)
LNDEVLP	-0.8142	-1.2223	-4.5390*	-4.5299*	I(1)
LNSUP	-0.8748	-2.0180	-3.6599*	-3.7833**	I(1)

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بناءً على مخرجات اختبار (ADF)،
ملاحظة: تمثل العلامات (*) و (**) مستويات الدلالة بنسبة 1% و 5% على التوالي.

3- تحليل نتائج الدراسة:

بعد ان أكدت اختبارات جذور الوحدة ترتيب التكامل للمتغيرات عند المستوى والفرق الاول، مما يعني امكانية تحليل البيانات باستخدام نموذج ARDL، و قبل الانتقال الى الكشف عن وجود العلاقة التكاملية بين المتغيرات في الامد الطويل فإنه يجب علينا ان نحدد فترة التأخير المثلى المستخدمة في تقدير العلاقات التكاملية للمتغيرات . بما أن عينة الدراسة تمت معالجتها حتى تصبح 52 مشاهدة ، و كما اقترح (Pesaran et al . 2001) أن فترات التأخير العظمي للبيانات السنوية يجب أن لا تتعدى عدد اثنان (2) كفترة ابطاء ، فأنا قررنا اختيار فترة التأخير الثانية (2) كفترة ابطاء مثلى لتقدير هذا النموذج، علاوة على ذلك ، تم اختيار معيار Akaike information criterion (AIC)، و عليه فإن ترتيب فترات التأخير لنموذج ARDL هي (2, 2, 5, 5, 0) لأنه سجل أقل قيمة لمعيار AIC وهي (-5.637746)، وهذا يعني أن التغيرات في عرض النقود تتأثر بقيم الإنفاق العام (الاستهلاكي والتنموي) ليس فقط في السنة الحالية، بل وبقيمها المتباطئة لعدة سنوات سابقة.

$$y_t = a + \sum_{i=0}^k \beta_1 x_{t-i} + u_t$$

أ- فحص الاستقرار بواسطة اختبار (ADF):

نظراً لصغر حجم العينة و التي من المحتمل ان تحتوى على بعض المشاكل الاحصائية و القياسية فقد تقرر تحويل بيانات الدراسة من بيانات سنوية الى بيانات ربع سنوية عن بواسطة برنامج EViews-12 من خلال طريقة التردد المنخفض إلى العالي (Low to High Frequency Method) ، لتصبح في النهاية مدة البيانات من الربع الرابع في سنة 2011 حتى الربع الرابع من سنة 2025 ، و عددها 57 مشاهدة و التي تتماشى مع متطلبات اجراء تقنية ARDL، هذا بالإضافة الى تحويل البيانات الى الصيغة اللوغاريتمية من اجل معالجة المشاكل المتعلقة بالتوزيع الطبيعي و التباين.

إنّ النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج للفترة (2011-2025) كانت على النحو الآتي:

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة قد تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للمتغير التابع عند الحد الثابت فقط بينما لم تتسقر المتغيرات المستقلة عند المستوى عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع اتجاه زمني - بدون الحد الثابت) وكما هو مبين في الجدول (1) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

أما بالنسبة للسلاسل الزمنية للمتغير التابع (عرض النقود) و المتغيرات المستقلة فقد استقرت عند الفرق الاول بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5%)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية مستقرة (ساكنة) عند I(1).

وكنتييجة لما سبق فان النتائج أن معظم المتغيرات غير ساكنة عند مستواها I(0) ولكنها استقرت بعد إجراء الفرق الأول I(1)، لذا فان هذا الاستقرار عند الفرق الأول هو الشرط الأساسي الذي يسمح باستخدام نموذج ARDL (الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة) لقياس العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود دون الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف.

جدول (2): نتائج معايير اختيار النموذج

المواصفات	HQ	BIC	AIC*	Adj. R-sq	النموذج
ARDL(2, 2, 5, 5, 0)	-5.3644	-4.92479	-5.637746	0.998102	654
ARDL(2, 2, 5, 5, 1)	-5.3336	-4.87090	-5.621387	0.998085	653
ARDL(1, 2, 5, 1, 5)	-5.3452	-4.90559	-5.618553	0.998065	1969
ARDL(2, 2, 5, 1, 5)	-5.3278	-4.86513	-5.615609	0.998074	673

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بناءً على مخرجات اختبار

4- اختبار الحدود :

بعد اتمام اختيار فترة الابطاء، سوف ننتقل الى المرحلة التالية و هي اختبار F للكشف عن وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، و هذا الاختبار يقوم بالأساس باختبار فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات ضد الفرضية البديلة ، وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات، و ترفض فرضية العدم عندما تكون قيمة F الاحصائية المحسوبة اكبر قيمة الحد الاعلى للقيم الحرجة، و التي اقترحها كل من Pesaran et al. (2001) و Narayan, (2005) ، عند مستوى اهمية 5%، وتقبل فرضية العدم اذا كانت قيمة F الاحصائية المحسوبة اقل من قيمة الحد الادنى للقيم الحرجة، اما وقوع قيمة F المحسوبة بين الحدين الادنى و الاعلى فإن النتيجة غير محسومة. الجدول رقم (3) يعرض نتائج اختبار F الاحصائية و قيم الحدود الدنيا و العليا للقيم الحرجة عند مستويات مختلفة 5% و 10% من الاهمية، بلغت قيمة F-Statistic المحسوبة (3.9391)، وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5%، هذه النتيجة تعني وجود علاقة تكامل مشتركة، أي أن الإنفاق العام وعرض النقود يتحركان معاً في مسار توازني طويل الأجل، مما يؤكد أن السياسة المالية التوسعية في ليبيا هي المحرك الأساسي لنمو عرض النقود.

جدول (3): نتائج اختبار الحدود

القيم الحرجة (%10)		القيم الحرجة (%5)		2011q4-2025q4	
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	F-Statistics	Model
3.320	2.372	3.872	2.823	3.9391*	ARDL

المصدر: نتائج اختبار نموذج ARDL. ملاحظة: تفترض الفرضية الصفرية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، بينما تفترض الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، و تشير العلامة النجمية (*) إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى 5%. يمثل (0) او (1) الحدين الحرجين الأدنى والأعلى، على التوالي.

5- تقدير علاقات النموذج في الامد الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات قيد الدراسة، أصبح بإمكاننا الانتقال الى الخطوة الثانية و هي تقدير العلاقات التبادلية بين الانفاق العام و بين عرض النقود في الامد الطويل. الجدول رقم (4) يستعرض نتائج اختبار نموذج ARDL للمتغيرات سالفة الذكر.

جدول (4): نتائج العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ

النموذج	ARDL(2, 2, 5, 5, 0)		2011Q1- 2025Q2
الأثر في الاجل الطويل			
مستوى المعنوية	T- الاحصائية	المعلمة	المتغيرات
0.0000	4.796269	1.450855	LNSAR
0.0001	4.578137	0.066312	LNWORK
0.0199	-2.447230	-0.478789	LNDEVLP
0.6638	0.438648	0.104596	LNSUP
0.0114	-2.678925	-1.920565	C
الأثر في الاجل القصير			
مستوى المعنوية	T- الاحصائية	المعلمة	المتغيرات
0.0541	1.997261	0.259700	D(LNM2(-1))
0.0001	4.596241	0.469900	D(LNSAR)
0.0008	3.690714	0.003797	D(LNWORK)
0.0000	-9.213908	-0.123703	D(LNDEVLP)
0.0000	-5.216862	-0.062036	ECM(-1)

ب. تقدير العلاقات في الأجل الطويل:

تشير نتائج تقدير العلاقات طويلة الأجل في نموذج (2) ARDL (0, 5, 5, 2) خلال الفترة (2011Q1-2025Q4) إلى وجود تأثيرات متفاوتة للمتغيرات التفسيرية على المتغير التابع، بما يعكس طبيعة الروابط الهيكلية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل، وتؤكد النتائج أن بعض المتغيرات تمتلك تأثيراً جوهرياً ومعنوياً في تفسير سلوك المتغير التابع، في حين أن بعض المتغيرات الأخرى لم تظهر تأثيراً معنوياً من الناحية الإحصائية.

أظهرت النتائج أن متغير (LNSAR) يمتلك أثراً إيجابياً ومعنوياً إحصائياً في الأجل الطويل، حيث بلغت قيمة المعلمة (1.450855) عند مستوى معنوية (أقل من 5%)، وهو ما يشير إلى أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع المتغير التابع بنحو 1.45% في الأجل الطويل، مع ثبات العوامل الأخرى، وتعكس هذه النتيجة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين، كما تشير إلى أن هذا المتغير يعد من المحددات الرئيسية للمتغير التابع خلال فترة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع الطروحات النظرية التي تؤكد أن التوسع في المتغيرات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي أو الإيرادات أو الطلب الكلي يسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، خاصة في الاقتصادات الريفية أو النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد والإيرادات العامة، كما تنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات الكينزية التي تؤكد أهمية العوامل المحفزة للنشاط الاقتصادي في دعم النمو والاستقرار الاقتصادي (Keynes, 1936)، وعلى الرغم من أن نتيجة العلاقة الإيجابية - تعد هي المحرك الاقتصادي للسوق - إلا أن هذه النفقات استهلاكية وتسهم في زيادة المعروض النقدي وبالتالي تخفيض قيمتها.

كما أظهرت النتائج أن متغير (LNWORK) يحمل تأثيراً إيجابياً ومعنوياً إحصائياً، حيث بلغت قيمة المعلمة (0.066312) وبمستوى معنوية (أقل من 5%)، مما يعني أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة المتغير التابع بنسبة تقارب 0.07% في الأجل الطويل، وتشير هذه النتيجة إلى أن نفقات التشغيل في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية، وهو ما يتوافق مع نظريات النمو الكلاسيكية والحديثة، وعلى وجه الخصوص نموذج النمو لسولو الذي يبرز دور العمل ورأس المال البشري كعوامل أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

0.998772	R ²
0.998102	² R
14.95765	F-Statistics
0.000000	Prob-F-Statistics
1.879378	DW-statistic
EC = LNLM2 - (1.4509*LNSAR + 0.0663*LNWORK - 0.4788*LNDEVL + 0.1046*LNSUP - 1.92056)	
المعادلة القياسية	

المصدر: نتائج اختبار نموذج ARDL. ملاحظة: المتغير التابع هو عرض النقود (LNM2).

بالنظر إلى النتائج يمكن ملاحظة أن الانفاق (المرتبات وما في حكمها) (SAR) والتشغيل (WOK) ونفقات الدعم (SUPT) باستثناء نفقات التنمية (DEVL) جميعها مرتبط بشكل إيجابي مع عرض النقود (LM2). فارتفاع النفقات الاستهلاكية يؤدي إلى ارتفاع عرض النقود وذلك يعني انخفاضاً في القيمة الحقيقية للعملة المحلية، كما هو موضح بالجدول الذي يشرح وزن كل متغير في التأثير على عرض النقود (LNM2).

أ. المؤشرات الاقتصادية:

أظهرت نتائج المؤشرات القياسية أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة التفسيرية والمعنوية الإحصائية، فقد بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.998772$)، بما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو 99.88% من التغيرات في المتغير التابع، وهو ما يؤكد جودة النموذج وعدم تأثره بعدد المتغيرات المستخدمة، كذلك، بلغت قيمة إحصائية (F = 14.95765) باحتمالية معنوية (Prob-F = 0.0000)، مما يدل على معنوية النموذج ككل عند المستويات الإحصائية المختلفة، ويعكس وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع. أما قيمة إحصائية دورين-واتسن (DW = 1.879378)، فقد جاءت قريبة من القيمة المثالية (2)، وهو ما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، الأمر الذي يعزز من موثوقية واستقرار نتائج النموذج القياسي.

بعض المتغيرات قد تكون أقل فاعلية أو تعاني من ضعف في آليات انتقال أثرها إلى الاقتصاد الحقيقي.

ج. تقدير العلاقات في الأجل القصير و تحديد معامل تصحيح الخطأ:

تشير نتائج تقدير العلاقات قصيرة الأجل في نموذج ARDL إلى وجود تأثيرات ديناميكية متفاوتة للمتغيرات التفسيرية على المتغير التابع خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس طبيعة التفاعلات الاقتصادية الآنية بين المتغيرات محل التحليل، كما تؤكد النتائج وجود آلية تصحيح فعالة تعيد النظام الاقتصادي إلى حالة التوازن في حالة حدوث انحرافات قصيرة الأجل.

أظهرت النتائج أن المتغير $D(LNSAR)$ يمتلك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً إحصائياً في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة المعلمة (0.469900) عند مستوى معنوية (أقل من 5%)، بما يدل على أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع المتغير التابع بنحو 0.47% في المدى القصير، وتعكس هذه النتيجة سرعة انتقال أثر هذا المتغير إلى النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يشير إلى حساسية المتغير التابع تجاه التغيرات الآنية في هذا المؤشر، وقد يكون التفسير الواقعي لها هي حركة المرتبات الشهرية ودخولها للنشاط الاقتصادي بشكل دوري للحصول على السلع والخدمات ...

كما بينت النتائج أن المتغير $D(LNWORK)$ يحمل أثراً إيجابياً ومعنوياً، إذ بلغت قيمة المعلمة (0.003797) عند مستوى معنوية (أقل من 5%)، مما يشير إلى أن التحسن في هذا المتغير يسهم، وإن بدرجة محدودة، في دعم المتغير التابع خلال الأجل القصير، ويعكس ذلك أهمية نفقات التشغيل في تحفيز وتشغيل النشاط الاقتصادي وتحسين الأداء الإنتاجي حتى في الفترات الزمنية القصيرة.

في المقابل، أظهرت النتائج أن المتغير $D(LNDEVLP)$ يمتلك أثراً سلبياً ومعنوياً بدرجة عالية، حيث بلغت قيمة المعلمة (-0.123703) عند مستوى معنوية (أقل من 5%)، وهو ما يدل على أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض المتغير التابع بنحو 0.12% في الأجل القصير، وقد يعكس هذا الأثر السليبي وجود اختلالات مؤقتة أو ضعف في كفاءة توظيف الموارد المرتبطة بهذا المتغير،

(Solow, 1956)، كما تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التطبيقية التي أثبتت وجود علاقة موجبة بين التوسع في نفقات التشغيل في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات في الدول النامية، إلا أن هذه النفقات التشغيلية للمؤسسات تصنف من النفقات الاستهلاكية وذلك للأسباب تتعلق بتخصيص البنود (الباب الثاني) فإن تجهيزات وصيانة بعض المؤسسات لا تنعكس في تقديم الخدمات ...

في المقابل، كشفت النتائج عن وجود أثر سلبي ومعنوي للمتغير $(LNDEVLP)$ ، حيث بلغت قيمة المعلمة (-0.478789) عند مستوى معنوية (أقل من 5%)، وهو ما يشير إلى أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض المتغير التابع بنحو 0.48% في الأجل الطويل، وقد يُفسر هذا الأثر السلبي إلى دخول كتلة نقدية إلى الدورة الاستثمارية أو تشير إلى وجود اختلالات هيكلية أو ضعف في كفاءة توظيف الموارد المرتبطة بهذا المتغير، بما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي في المدى الطويل، كما يمكن أن يعكس ذلك انخفاض الكفاءة المؤسسية أو ضعف القدرة على تحويل الإنفاق أو التنمية إلى نتائج إنتاجية حقيقية، وهي نتائج تتفق مع بعض الأدبيات التي تشير إلى أن ضعف البيئة المؤسسية وسوء إدارة الموارد قد يؤديان إلى تراجع فعالية السياسات التنموية والاقتصادية (Acemoglu & Robinson, 2012)، أما متغير $(LNSUP)$ ، فقد أظهرت النتائج أن تأثيره موجب ولكنه غير معنوي إحصائياً، حيث بلغت قيمة المعلمة (0.104596) عند مستوى معنوية (أقل من 5%)، وهو ما يدل على ضعف التأثير طويل الأجل لهذا المتغير على المتغير التابع خلال فترة الدراسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن التغيرات في هذا المتغير لا تؤدي إلى تأثيرات جوهرية يمكن الاعتماد عليها إحصائياً في تفسير سلوك المتغير التابع، وربما يعود ذلك إلى محدودية فعالية هذا المتغير أو تأثره بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

وبوجه عام، تعكس نتائج الأجل الطويل وجود علاقات توازنية مستقرة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، مع اختلاف طبيعة واتجاه التأثيرات بين المتغيرات التفسيرية، كما تؤكد النتائج أهمية العوامل الاقتصادية والإنتاجية في تفسير التغيرات طويلة الأجل، في حين أن

كما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج. ويعني ذلك أن الأخطاء العشوائية مستقلة زمنياً، وهو ما يتوافق مع أحد الافتراضات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى ويعزز كفاءة المقدرات وعدم تحيزها (Wooldridge, 2016).

جدول (5): نتائج اختبارات التشخيص و الاستقرار

نتائج اختبارات التشخيص و الاستقرار		
اختبارات التشخيص		
نوع الاختبار	F-Statistic	P-Value
اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM Test)	0.666325	0.5208
اختبار التباين (Breusch/Pagan Test)	0.920305	0.5623
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera Test)	3.354993	0.1868
اختبارات الاستقرار		
نوع الاختبار	F-Statistic	P-Value
اختبار الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)	0.734001	0.3980
CUSUM Test	مستقر	
CUSUMSQ Test	مستقر	

المصدر: من اعداد الباحث وفقاً لمخرجات اختبارات التشخيص و الاستقرار.

أما اختبار التباين غير المتجانس (Breusch-Pagan Test)، فقد أظهرت النتائج قيمة ($F\text{-Statistic} = 0.920305$) (أكبر من 5%)، مما يدل على قبول فرضية عدم تباين الأخطاء، وبذلك لا يعاني النموذج من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء، وهو ما يعزز دقة التقديرات القياسية ويضمن أن الانحرافات العشوائية لا تؤثر على استنتاجات النموذج (Gujarati & Porter, 2009).

وفيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera Test)، فقد بلغت قيمة الإحصائية (3.354993) (أكبر من 5%)، وهي أيضاً غير معنوية إحصائياً، مما يشير إلى أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وتعد هذه النتيجة مهمة في تعزيز صحة الاختبارات

بما يؤدي إلى آثار انكماشية أو غير فعالة على النشاط الاقتصادي في المدى القصير.

أما بالنسبة للمتغير $D(LNM2(-1))$ ، فقد جاءت قيمة المعلمة موجبة بلغت (0.259700)، إلا أن مستوى المعنوية أكبر من 5%، يشير إلى أن تأثيره يقع عند الحدود القريبة من مستوى المعنوية التقليدي 5%، مما يعني أن أثر عرض النقود في الأجل القصير يبقى محدوداً نسبياً أو يتطلب فترة زمنية أطول حتى تظهر انعكاساته بصورة أكثر وضوحاً على المتغير التابع.

وفيما يتعلق بمعامل تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ ، فقد جاءت قيمته سالبة ومعنوية إحصائياً عند (-0.062036) وبمستوى معنوية (أقل من 5%)، وهي نتيجة ذات أهمية قياسية كبيرة، إذ تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما تشير هذه القيمة إلى أن نحو 6.2% من الاختلالات أو الانحرافات قصيرة الأجل عن مستوى التوازن يتم تصحيحها خلال فترة واحدة، مما يدل على أن عملية العودة إلى التوازن تتم بصورة تدريجية وبسرعة (بطيئة)، وتعد سلبية الإشارة ومعنوية المعامل من الشروط الأساسية لصحة نموذج ARDL واستقرار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية.

وبوجه عام، توضح نتائج الأجل القصير أن بعض المتغيرات تمتلك تأثيرات مباشرة وسريعة على المتغير التابع، في حين تختلف قوة واتجاه هذه التأثيرات تبعاً لطبيعة كل متغير ودوره الاقتصادي، كما تؤكد النتائج وجود آلية تصحيح ذات دلالة إحصائية تسهم في استعادة التوازن الاقتصادي عند حدوث صدمات أو تقلبات قصيرة الأجل.

6- اختبارات التشخيص و الاستقرار:

تشير نتائج اختبارات التشخيص والاستقرار إلى أن النموذج القياسي المستخدم يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة الإحصائية والملاءمة الاقتصادية، حيث تؤكد هذه الاختبارات خلو النموذج من المشكلات القياسية الأساسية، بما يعزز موثوقية النتائج المقدرة وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل والاستنتاج.

فيما يتعلق باختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM Test)، فقد بلغت قيمة ($F\text{-Statistic} = 0.666325$) (أكبر من 5%)، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية التقليدي (5%)،

الجزء الثالث : النتائج والتوصيات:**- النتائج:**

أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات الإنفاق العام وعرض النقود، وهذا يعني أن التوسع في الإنفاق العام - الطلب الكلي - هو المحرك الأساسي والمنبع الأول لزيادة عرض النقود في ليبيا.

- أظهرت النتائج أن الإنفاق الاستهلاكي (المرتبات والدعم) يرتبط بعلاقة طردية قوية ومعنوية مع عرض النقود.

- سجلت المرتبات وما في حكمها معاملاً قدره 1.45 في الأجل الطويل، مما يعني أن زيادة الإنفاق على المرتبات بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة عرض النقود بنسبة تقدر بحوالى 1.45 %، وذلك يرجع ذلك إلى أن تمويل هذه النفقات يتم غالباً عبر الاقتراض من المصرف المركزي (إصدار نقدي جديد)، مما يضخم الكتلة النقدية دون أن يقابله إنتاج حقيقي.

- كشفت الدراسة عن وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي وعرض النقود في الأجل الطويل (المعامل - 0.478). بينما توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الاستهلاكي ونمو عرض النقود وذلك لا يتفق مع الفرض الأول للدراسة.

- اتضح أن الإنفاق الاستهلاكي يلتهم الجزء الأكبر من الميزانية، بينما يظل الإنفاق الاستثماري ضئيلاً وغير قادر على تحفيز العرض الكلي للسلع والخدمات. وذلك ما يتفق مع الفرض الثاني من الدراسة.

- أظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.062) أن الاقتصاد الليبي يحتاج إلى وقت طويل لتصحيح الاختلالات بين الإنفاق والسيولة.

- يتم تصحيح ما نسبته 6.2 فقط من الانحراف عن التوازن طويل الأجل خلال سنة واحدة، مما يشير إلى جمود هيكلي في استجابة السياسة النقدية للصدمات المالية.

- إن عرض النقود في ليبيا يُخلق لخدمة الاستهلاك الحكومي المفرط (المرتبات والدعم) وليس لتمويل التنمية، مما جعل العلاقة بين

الاستدلالية (t) و (F)، حيث إن افتراض الطبيعة يُعد أساسياً في النماذج القياسية التقليدية لضمان دقة الاستدلال الإحصائي (Brooks, 2019).

أما على مستوى اختبارات الاستقرار، فقد أظهر اختبار الشكل الدالي (Ramsey RESET Test) قيمة (F-Statistic = 0.734001) مع (أكبر من 5%)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة في التحديد الوظيفي للنموذج، أي أن النموذج لا يعاني من حذف متغيرات مهمة أو سوء صياغة الشكل الرياضي، وتؤكد هذه النتيجة ملاءمة البنية القياسية المستخدمة وقدرتها على تمثيل العلاقات الاقتصادية بشكل صحيح.

كما أظهرت اختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM و CUSUMSQ أن النموذج يقع ضمن حدود الاستقرار الإحصائي خلال فترة الدراسة، مما يدل على عدم وجود تغييرات هيكلية جوهرية في معاملات النموذج عبر الزمن، ويعكس ذلك استقرار العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وإمكانية الاعتماد على النتائج المقدرة في التفسير والتنبؤ دون وجود تحولات مفاجئة تؤثر على سلوك النموذج (Pesaran et al., 2001).

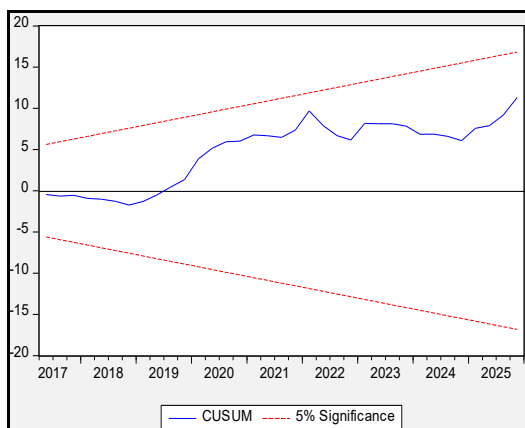
وبشكل عام، تؤكد نتائج اختبارات التشخيص والاستقرار أن النموذج يتمتع بخصائص قياسية جيدة، حيث يخلو من مشكلات الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وعدم الطبيعية، كما أنه مستقر هيكلياً ومحدد بشكل صحيح، مما يعزز موثوقية النتائج الاقتصادية المستخلصة ويجعلها قابلة للاستخدام في التحليل الأكاديمي وصنع السياسات الاقتصادية.

وكنتيجة عامة فإن هذه النتائج تمنح الثقة في دقة التقديرات القياسية، وتؤكد أن العلاقة الطردية بين الإنفاق الاستهلاكي وعرض النقود هي علاقة حقيقية وليست ناتجة عن خلل في النموذج الإحصائي.

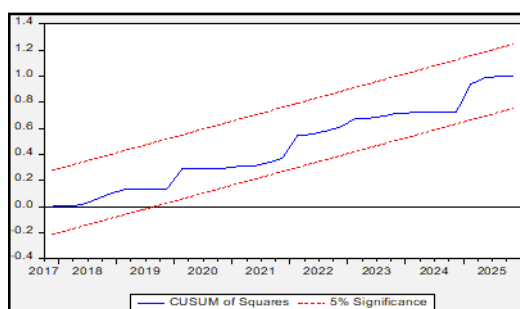
وقد كشفت النتائج مجتمعة صحة فرضية الدراسة بأن الإنفاق الاستهلاكي (المرتبات والدعم) هو المحرك الرئيسي لتضخم عرض النقود في ليبيا، بينما يظل أثر الإنفاق التنموي عكسياً، مما يستوجب ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية للسيطرة على التضخم.

- الإنفاق وعرض النقود علاقة (تضخمية صرفة) تسببت في تآكل القوة الشرائية للدينار.
- **التوصيات:**
بناءً على الأثر التضخمي للإنفاق الاستهلاكي على الكتلة النقدية، قدمت الدراسة التوصيات التالية:
- ضرورة التنسيق الوثيق بين السياسة المالية (وزارة المالية) والسياسة النقدية (المصرف المركزي) لضمان عدم انجراف الإنفاق العام نحو مستويات تسبب صدمات نقدية.
- ضرورة تحويل فائض الإنفاق من الجانب الاستهلاكي (المرتبات والدعم) نحو الجانب الاستثماري والتنموي لتعزيز العرض الكلي للسلع والخدمات.
- التأكيد على أهمية استقلالية المصرف المركزي في إدارة عرض النقود بعيداً عن ضغوط تمويل العجز المتكرر في الميزانية.
- ضرورة تبني سياسات مالية ونقدية انكماشية تهدف إلى امتصاص السيولة الفائضة والسيطرة على نمو الكتلة النقدية.
- العمل على استقرار نظام سعر الصرف لتقليل الضغوط التضخمية الناتجة عن السوق الموازية، والتي تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنفاق العام.
- المراجع :**
- المراجع العربية:**
- أشكاب، عبد الله محمد؛ والجروشي، علي عبد السلام (2025). أثر عرض النقود والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962 - 2024). مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة مصراتة)، المجلد (12)، العدد (01)، ص ص 62-83.
- الحرير، محمد علي؛ والطوير، إسماعيل محمد؛ والهوني، هدى محمد. (2021) تحليل العلاقة السببية بين (الإنفاق العام، عرض النقود) والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2015-2021) في ظل الانقسام السياسي. المؤتمر العلمي السنوي الثالث، إدارة السياسات التنموية في ليبيا (المسارات والمالات)، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن - الجامعة الأسمرية الإسلامية، ص ص 29-50.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2015) التقرير السنوي 2014، (طرابلس: أبريل 2015)، ص 59.
- هيئة الرقابة الإدارية (2026) التقرير السنوي 54-55، 2025، غير منشور.
- شلتوت، حافظ محمود". (1999) اقتصاديات المالية العامة (الإنفاق العام والموازنة)، بدون دار نشر، بنها، ص 16.
- الصكوح، سليمان يحيى. (2025) دور السياسة النقدية والإنفاق العام في الحد من التضخم في الاقتصاد الليبي: الواقع والتحديات الراهنة. مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد (47)، العدد (4)، ص ص-1451. 1497).
- صندوق النقد الدولي. (2012) قضية مختارة. ليبيا - زيارة خبراء الصندوق "بيان ختامي"، (ليبيا: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 4 مايو 2012) ص 2.
- صندوق النقد الدولي. (2026) ليبيا: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2026. واشنطن، 10 أبريل 2026. متاح على: <https://www.imf.org/ar/news/articles/2026/04/10/mcs-04102026-libya-staff-concluding-statement-of-the-2026-article-iv-consultation-mission>.
- الفاخري، محمود سعيد. (2016) مقدمة في الاقتصاد القياسي، إصدارات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، الطبعة الأولى، ص 378.
- نجار، أحمد منير". (1999) دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ص 28.
- **المراجع الاجنبية:**
Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. Crown Publishing Group.
- Brooks, C. (2019). *Introductory Econometrics for Finance* (4th ed.). Cambridge University Press.

شكل(2): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM Test) للنموذج المقدر



شكل(2): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUMQ Test) للنموذج المقدر



Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill Education.

Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. Macmillan.

Mankiw, Gregory (2004). *Principles of Economics* (3rd ed., e-book ed.). USA, p. 11.

Mullard, Maurice (2005). *The Politics of Public Expenditure*. London: Routledge, p. 45.

Narayan, P. K. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. *Applied Economics*.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.

Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *Quarterly Journal of Economics*, 70(1), 65–94.

Wooldridge, J. M. (2016). *Introductory Econometrics: A Modern Approach* (6th ed.). Cengage Learning.

الملاحق :

شكل(1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر

